

صحيفة "ورقة خبور الجزائر"
مصدر نادر في سياسة فرنسا الإعلام

أ.د عمير اوي احميده
جامعة الأمير عبد القادر

يجب أن نخذف نحن الجزائريين من أذهاننا فكرة أن السياسة الفرنسيين استخدموا السلاح العسكري فقط في احتلالهم للجزائر، لأن الوثائق التاريخية تبين أنهم استخدموا وسائل أخرى متعددة وفي مقدمتها وسائل الإعلام. والسؤال المطروح هو كيف تم ذلك؟

سبق وأن نشرنا موضوعا بعنوان الدعاية الفرنسية¹. حيث بينا فيه كيف وظف رجال الاحتلال المادة الخيرية التي تركها الرحالة الأوروبيون عن الجزائر حين درسوا جوانب حياتها. وبيننا كذلك دور المستشرقين في عملية الاحتلال. بما أنجزوه من أعمال تعلقت بالتعليم وبالطباعة والترجمة والتأليف بالجرائد والكتب، وكان في مقدمة أولئك المستشرقين المشاركة الذين كانوا من مصر والشام خصوصا، إذ سبق للموارنة أن قاموا بدور الطباعة باللغة العربية في أوروبا عامة. حيث طبعوا أول كتاب بالعربية هو "صلاة السواعي" عام 1514. وكذلك سفر الزبور عام 1516. ثم تأسست مطبعات في الشام بطرابلس عام 1610 وبحلب أوائل القرن 18 ومطبعة بمدينة الشوير في لبنان عام 1733. ولم يكن مثل هذه المطابع موجودا في الجزائر. لكنه بمجيء الحملة الفرنسية إليها دخلت الطباعة بشكل قوي نسي، إذ كانت خبرة أولئك المشاركة والمستشرقين المهتمين بالطباعة في يد رجال الاحتلال الفرنسيين². إذ كان أول عمل مطبعي كان بوسائل إعلامية.

1- ينظر كتابنا: من الملتقيات التاريخية الجزائرية، دار البعث، قسنطينة 2002

2- سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، الجزء 4، دار الغرب الإسلامي، ط. 4، بيروت 1996، ص- ص. 23-46.

ويمكن تسجيل أول دور لهذه الوسائل الإعلامية الفرنسية وجهه للرأي العام الجزائري هو المنشور الذي وزع من تونس على الجزائريين دعوتهم فيه حكومة باريس للوقوف مع الحملة الفرنسية القادمة لتخليصهم من ظلم الأتراك العثمانيين³.

وكان من نشاط هؤلاء المستشرقين إعداد برنامج دعائي اعتمادا وانطلاقا من الصحافة، ولهذا لا نستغرب وجود مطبعة بجانب المدفع على متن السفن التي نزلت في سيدي فرج. إذ تمكنت هذه المطبعة من طبع أول عمل إعلامي تمثل في صحيفة هي "بريد الجزائر" (Estafette d'Alger). وكان الهدف من طبع هذه المجلة مخاطبة الرأي العام الفرنسي والتعريف بهدف الحملة وفوائدها، والدفاع عن موقف الحكومة أمام المعارضة التي نددت بالحملة⁴. وحُدد لها مكان مفترض يكون إما على ضفاف نهر الحراش أو في قصر الداوي أو على أحد الشواطئ. وعين رئيس تحريرها السيد ميرل. وتم ذلك وفق تصور قائد الحملة دي بورمون.

3- أرسلت حكومة باريس في أبريل عام 1830 وفدا ضم كلا من رامبار (Raimbert) وجيراردا (Girardin) برئاسة دوينوسك (D'Aubignosc) وتمكن هذا الوفد من تحقيق أهداف كثيرة. توجد مجموعة من الوثائق محفوظة في: A. M. G. H2 بها معلومات هامة عن مهمة هذا الوفد إلى تونس. للمزيد ينظر كذلك ما كتبه في: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827-1840)، البعث، قسنطينة-الجزائر 1987. ص. 100 وما بعدها

4- واجهت الحملة الفرنسية معارضة كبيرة من الفرنسيين السياسيين والكتاب والعامّة. لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية، المرجع السابق، ص-ص. 39-55.

وقد تضمن العدد الأول عبارات حماسية خدمة لأهداف الأمة الفرنسية. ومن هذه العبارات نقرأ بما أمكن ترجمته: "لن تبقى إلا بضعة أيام... وتطمئن المسيحية، ويؤخذ الثأر للعلم الفرنسي"⁵.

ولكن أهم وسيلة دعائية كانت بداية الاحتلال هي صحيفة "ورقة خبور الجزائر" الصادرة يوم 27 جانفي 1832 والمشهورة بعنوان (Moniteur algérien) التي حملت في عددها التاسع عشر اسم "ورقة خبور الجزائر" بجانب عنوانها الأصلي.

ونحاول عرض جانب من هذه الصحيفة خلال فترة محددة، وأعني بها فترة القائد العام، أي من عام 1830 إلى عام 1834

وصدر العدد الأول والثاني والثالث معا في 6 صفحات من الحجم الكبير. وهي متخصصة بحسب عنوانها الفرعي في أنها صحيفة رسمية استيطانية، مهمتها نشر الإعلانات القضائية والإدارية والتجارية والبحرية⁶.

وتعد هذه الصحيفة مصدرا هاما في تاريخ الجزائر بداية الاحتلال، إذ أنه بحسب تقديرنا لا يمكن لأي باحث أن يستغني عنها في أبحاثه خلال هذه الفترة. وبظهور هذه الصحيفة تكون الجزائر قد عرفت الطباعة أسوة بالبلدان الأخرى إذ سبقتها في مصر عام 1828 حين صدرت صحيفة الوقائع المصرية. وفي تركيا كانت المرشد العثماني عام 1831. ثم صحيفة مرآة الأحوال عام

5- يراجع: سيف الإسلام، المرجع نفسه. ص. 18.

6- حدد مبلغ يبيعها ب 7 فرنكات وباشتراك سداسي بقيمة 25 فرنكا. واتخذت من شارع الجنيينة رقم 29 في الجزائر العاصمة مقرا لها

1855. وفي بيروت كانت حديقة الأخبار التي أسسها خليل الخوري عام 1858. وفي تونس كانت الرائد التونسي عام 1860 برئاسة المستشرق كرتلي أو رُشيد الدحداح.

افتتحت الصحيفة في عددها الأول. بمرسوم ملكي وقعه لويس فيليب صادر يوم 1831/12/1 الذي أحدث بمقتضاه منصب المقتصد المدني وأسندته إلى السيد بارون الذي منحت له صلاحيات كثيرة.

ويتبين من هذا المرسوم أو من القرارات التي اتخذها هذا المقتصد أن تحولا كبيرا حدث في الإدارة الفرنسية بالجزائر، إذ صارت السلطة المدنية المشخصة في هذا المقتصد تتقاسم السلطة مع القائد العام العسكري.

مثلما تتبين قرارات هامة من بينها قرار القائد العام دو روفيكو المؤرخ في 7 جانفي 1832 حين صادر واشترى مقدار 4500 قنطار من الصوف وكون منها أفرشة (مطرح) بقيمة 10 كلغ لكل عسكري. واشترى من المغرب كميات كبيرة من الصوف بقيمة 16 فرنك و50 سنتيم للقنطار الواحد.

مثلما يتبين تعيين أول رجل قانون في المحكمة بالجزائر العاصمة يوم 3 فيفري 1832. وكذلك المحضر القضائي. وتعين يوم 17 مارس 1832 موثقا. وبهذا يكون جهاز "العدالة" الفرنسية قد تواجد في الجزائر بمؤسسات متعددة.

ومن جهته عمل المقتصد المدني على اعتماد هذه الصحيفة بصفة رسمية على أن تعمل بقوانين فرنسا والقوانين المحلية، وحدد تاريخ أول مارس 2003 لاحتكار هذه الصحيفة لكل المنشورات للإعلانات وكل الأمور الدعائية.

يتبين في الأعداد الأخرى من هذه المجلة الإعلانات ونشاط الحركة التجارية البحرية بعدد السفن التي دخلت ميناء الجزائر. وبتنوع المواد المستوردة والمصدرة.

ويتبين من محتوى هذه الصحيفة أنها خصصت أخبارا محلية جزائرية وأخرى محلية فرنسية، ومغربية وإفريقية ودولية. وبهذا تكون هذه الصحيفة وسيلة دعائية وظفتها فرنسا لصالح الاحتلال والاستيطان.

وكانت صحيفة خبور الجزائر تصدر باللغة الفرنسية. إلى غاية العدد رقم 26 حيث خاطبت السلطة الفرنسية الجزائريين بالعربية الدارجة وعرفتهم بمزايا القانون الفرنسي وبالمدنية الأوروبية. وبهدفها من تعليم اللغة العربية، وحثت الجزائريين على إرسال أبنائهم للمدارس. وطلبت من الجزائريين مساعدة رجال الاحتلال وعدم التعرض للقضاة والحكام حين يدخلون بيوتهم للقيام بمهام إدارية واجتماعية. إذ جاء في هذا العدد "من أجل أن الجزائر هم تحت حكومتنا فظهر لنا أن نعلمهم أشراعنا ليعرفوا كيف يحكمون في بلدنا فرانسة. السلطان يحكم في فرانسة برضاء ناس البلد... عند ثمانية وزراء.."

ولم تحظ اللغة العربية بمكانة في دور الطباعة من طرف قادة الاحتلال إلا في نطاق محدود. وما حظيت به كان خدمة للتوسع الفرنسي وأملا في كسب الجزائريين إلى صفهم. ومن غير المستبعد أن يكون هذا سببا في التعامل باللغة العربية بالشكل المحدود إلى يوم أن أصدر الوكيل المدني بيثون (Pichon) قرارا بإصدار الصحيفة الرسمية (Moniteur algérien) باللغتين الفرنسية والعربية. وقد تولى إدارة التحرير بها رولاند دي بوسي ثم خلفه (Adrien Berbrugger) يوم 31 أوت 1835.

وكانت صحيفة خبور أو أخبار الجزائر امتدادا لما كان يصدر من صحف في فرنسا الذي كان بعدد 750 عنوانا منها 250 عنوانا في باريس فقط. وهذه دلالة على أهمية هذه الوسيلة الدعائية الإعلامية وهو ما يفسر اتساع الصحف الإعلامية في الجزائر خلال الوجود الاستعماري⁷

والدارس لحتوى هذه الصحيفة تبين له إحصاءات كثيرة ومعلومات تكاد تكون أول بأول عن الاحتلال الفرنسي في الجزائر. ففي العدد 27 جاءت معلومات تبين مدى النشاط الاستيطاني في الجزائر، ونقتبس من هذا النشاط ما يلي:

ففي مدينة الجزائر وحدها صارت 7 أسواق كان أهمها للحبوب، والخضر، والحيوانات. وكذلك مذبح مقسم إلى ثلاثة؛ قسم خاص بالمسلمين وقسم خاص بالمسيحيين والثالث خاص باليهود. بجانب مطبعة فرنسية عربية. ومؤسسات أخرى منها محفلان ماسونيان⁸. ومستشفى مدني. ومؤسستان

7- إذ صدرت في الجزائر جرائد كثيرة مثل "النشرة الرسمية لعقود الحكومة" (Bulletin officiel des actes du gouvernement) عام 1834 اختصت بنشر كل ما يتعلق بالقرارات الحكومية. ثم تأسست صحيفة الأخبار (Akhbar) التي كانت تصدر بحروف لاتينية عام 1839. ثم صدرت صحيفة السيوس (La Sybousse) عام 1843. وجريدة (Courrier de Bône) عام 1849. وجريدة "الجزائري" (L'Algérien) عام 1852. ثم تأسست صحيفة طبية عام 1856 باسم (La Gazette médicale).

ومن أهم الصحف صحيفة المبرش الصادرة عام 1847. وهي صحيفة رسمية موجهة للجزائريين وتصدر باللغتين.

8- لعبت الماسونية دورا كبيرا في عملية الاحتلال في الجزائر لمزيد من المعلومات يراجع كتابنا من تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة الثانية، دار الهدى، 2004

داخليتان للذكور واثنتان للبنات. و50 تاجرا أوروبا. و9 حرفيون متخصصون في مواد صناعية. و28 مخبزة فرنسية. و9 مقاهي. و4 نوازل إقامة بمطاعم و4 مطاعم. و100 بائع خمر. و3 أطباء و5 صيادلة. وقابلاتان. وموثقان، و4 محضري قضاة. و6 رجال قانون. و3 مهندسين معماريين. و40 بناء. و25 نجارا. وبائع السلاح. و20 إسكافيا. و3 محلات حلاقة. و6 محلات سعاجلية. ومحل بيع الذهب. وسيرك. تتبين بوضوح وضعية مدينة الجزائر خلال بداية الاحتلال. ولفرض ضرائب على الجزائريين كان الإعلان باللغة العربية في العدد 29 المؤرخ في 18 أوت 1832 وهذا نصه: "غرامة على دخول غلة البلاد.. في الجزائر... كل حمل متاع الغلة يكون او مثل خدرة او مثل قمح الذي يدخل في البلاد للبيع او للماكلة ملزم أن يخلص غرامة في بيان المدينة الذي يكون من جيهت البر كيف باب عزون باب الواد باب الجديد وهذه الغرامة هي كل كريطة مولة اثنين أو اربع روطة وتكون معمرة تخلص على كل عود ستة موزونة كل حمل ستة موزونة كل عود أو بعل محمل اربع موزونة كل حمر محمل موزونة وعشر دراهم كل رجل محمل عشرين درهم. حال الحطب للتشعل لم يخلص إلا نص غرامة المذكورة ولكن يخلص الغرامة كلها إذا يخود حاجة بالزايد الحطب".

توقيع جانتي دي ييسي

تتبين من هذا القرار إجحاف السياسة الاستعمارية في حق الجزائريين كلهم. بفرضها لضرائب متنوعة. بل ذهب بها الأمر إلى جمع الزكاة من عند السكان في جهات أخرى.

ويتبين من أعمال الموثقين المذكورة في هذه الصحيفة أن مصادرات كثيرة لأملاك الجزائريين، منها مصادرة بعض أملاك أعيان المدينة أمثال حمدان خوجة. وكذلك كانت دعوة رجال الاحتلال إلى الجزائريين كي يقبلوا على الدراسة وباللغة العربية.

ونشرت الصحيفة أشياء كثيرة تمجد الجزائريين عبر التاريخ قصد كسب ثقتهم مثلما حدث في العدد 44 بتاريخ 24 نوفمبر 1832 حيث جاء بالخرف إن "العرب الذين في أقاليم المغرب هم في قدم الزمان عظماء وباهية وجذعان فصاروا عمالهم للشعرا وللمورخين أفضل الأوان غبلا شك قلبهم ينتفخ ويخفق كمان حين يستعملوا السيف أو اليتعان ولما يسمغوا آلات الألحان أو يحمحم تحتهم الحصان لكن انقمعوا حركات شرقات لبعضهم بظلم الأتراك... يا أصحابنا وأخواننا العرب اعلموا أنكم تحفظوا دين آباءكم معما تشرکوا بجلالنا وعزنا وتناحدوا بنا". ومن غير المستبعد أن يكون لهذا الكلام فعله في نفوس الجزائريين؛ وقد يكون هذا الكلام انطلى على بعضهم ووثقوا بفرنسا.

وحين قررت السلطة الفرنسية تحويل مسجد كتشاوة في الجزائر العاصمة إلى كنيسة نشرت صحيفة أخبار الجزائر مقالا مطولا حاول إقناع العامة بشرعية ذلك، وجاء فيه: "... ولا بد نكتب هنا الجواب الذي أرسله المفتي والعلماء للجنينرال حين شاورهم (الذين قالوا له) لأن هذا البرءة عرفنا منها الاحتمال فيهم كما هو فينا وهذه هي مضمئتها الجامع امتعنا انه يتبدل دينه ولكن مولاه فلم يتبدل لأن الرب النصاريين هو ربنا ولا فرق بيننا إلا الطبع الذي نعبده وأنا كنا بين يديكم وقدرتكم تأخذون هذا الجامع ولا اخذتموه ولكن طلبتموه منا وهذا الخير الذي عملتمو علينا فلم ننساه ولم ننسى أيضا

أنكمشاورتمونا قبل أن قدستموه للعبادة دينكم". ومن بعد هذه الكلام الصلح من الناس الأكاير في البلاد أي شيء يبقى إلا الصحة والحجة بين الجنوس هو ذا الدين: القران الغاير والصعيب في الزمن هو موجود بالصلح في قرب دين آخر أحلا منه ومن أجل هذا الخير نشكر في الفرانصاويين والمسلمين سواء سواء هذه الكنيسة هي الأولى منذ مدة أربع عشرة مائة سنة ولا كنيسة غيرها مستقامة في مصر أو في بربريه... ونطلب من ربنا أن تصير كنائس أخرى⁹.

فمن غير المستبعد أن تكون السلطة الفرنسية قربت إليها أنصاف العلماء وكسبت رأيهم ووظفته دعاية لعدم إثارة حفيظة المسلمين باستلامها أو هدمها لمؤسسات دينية. ولم تكتف بهذا بل عملت على تهدئة النفوس الثائرة ضدها بنشرها مثل هذا الخير.

ونذكر ما جاء في قرار المقتصد المدني في صحيفة رقم 58 في 2 مارس 1833 المادة الثانية "إن ليسوا يقدموا عقودهم في مدة ثلاثة أيام المذكورة فالبايلك يأخذ أملاكهم كما هو مكتوب في الشرط الثالث عشر وسبعماية من كتاب الشريعة"

وقد تولت السلطة الفرنسية حصر أملاك الناس ومصادرة الأملاك التي لا يملك أصحابها عقدا، إذ جاء في العدد 67 في 3 ماي 1833 أن "وكيل الحبوس يدعى جميع أصحاب الأملاك الذين معينين لخدمة البيليك أن يسلموا بالعجل عقودهم في دار الدومينو حتى الناس الكومسيون يطلبوا فيهم ويتأكدوا

9 - Moniteur algérien, no 52, du 19 janvier 1833.

بصحة مطالبهم ويثبتوا حقوقهم بل تصرف الأملاك في تاريخ 26 من شهر

أبريل 1833" وكييل الحبوس برناد

وتتالت الإعلانات باللغة العربية إلى الجزائريين حول أملاكهم، بمثل ما جاء في العدد 72 في تاريخ 6 جوان 1833 "من عنده جنان أو ملك في حومة الحمة يتوجه يوم الأربعاء على الساعة التسع امتاع الصبح إلى قهوة الحمة التي على هي طارق القبة ليحقق حد ملكه من حد أملاك الدومينو"

وقد نشرت الأملاك المصادرة في منطقة الحامة في ملحق صحيفة رقم 93 بتاريخ أول نوفمبر 1833 والتي قدرت ب 26 قطعة ذات مساحة 31 هكتار و36 آر 4 سنتار وهي لكل من الدومين وبيت المال وللجامع الكبير ولبنيت حسن باشا ولبنيت بيبي وللسادة قدور هادي عمار ولحسن ولد زروق أنصيل ولأحمد الأمين وللسيد مرسي وللسيد جولي وللسيد قارة محمد بن ولايد ونفس الإعلان نشر في العدد 73 بتاريخ 13 جوان 1833 وجه لسكان باب الواد وجاء فيه "من عنده جنان أو ملك في باب الواد يتوجه يوم الثلاثاء على الساعة ثمانية امتاع الصبح إلى البلاسة امتاع باب الواد ليحقق حد ملكه من أملاك الدومينو"

تكرر الإعلان عن تحديد قيمة العملة المسكوكة في العدد 103 بتاريخ 10 جانفي 1834. وجاء في العدد 115 بتاريخ 7 لأبريل 1834 إعلام للجزائريين تحديد مدة الحجر الصحي في إسبانيا بثمانية أيام "...يعلم أهل الجزائر... أن المراكب التي تأتي من جميع مراسي الجزائر لا يعملوا كرنطين في بلادها سوى ثمانية أيام"

وجاء من الجنرال فوارول الحاكم العام في عدد رقم 116 في 14 أفريل 1834 خبر عقد صلح بين الفرنسيين والأمير عبد القادر. بما يفهم من معناه "أن الصلح لله الحمد قد وقع بالحلف وباليمين بين عساكر الفرنصيص وبين أعراش العرب والقبائل عمالة وهران بواسطة السيد الحاج عبد القادر بن محي الدين وهو أرسل إلينا ثمانية رجال... بمكاتيب من عنده ومن عند الجنرال الذي يحكم في مدينة وهران... والآن العرب والفرنصيص يتعارفون بعضهم بعضا... ونطلب من الله أن جماعات المسلمين من العرب وغيرهم والفرنصيص يكونون على قوم واحد".

وصفوة القول إن السلطة الفرنسية استخدمت وسائل متعددة في احتلالها للجزائر. ومن أخطرها كانت الصحافة التي بدأتها بورقة خبور الجزائر التي تعد مصدرا نادرا لا يمكن الاستغناء عنه. ومن خلال محتوى صحيفة أخبار الجزائر يتبين أن رغبة فرنسا كان البقاء في الجزائر عكس ما أوهمت به العامة من أنها ستتحلى عن البلاد.